

موقف العراق من قضية اللاجئين الفلسطينيين

1958 - 1948

د. رحيم كاظم محمد الهاشمي (*)

كانت قضية اللاجئين الفلسطينيين إحدى القضايا التي ظهرت بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد تزايد الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين وما أفرزته من تبعات إذ أدت إلى تشريد أكثر من مليون عربي فلسطيني، ونحاول من خلال البحث تسليط الضوء على موقف العراق من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بصورة واضحة بعد الحرب العربية - الصهيونية عام 1948، بوصفها نتيجة حتمية لخسارة العرب الفلسطينيين لقسم كبير من بيوتهم وأراضيهم في الأراضي الفلسطينية والتي استولى عليها اليهود، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة منهم إلى الأقطار العربية المجاورة، وارتفعت أعداد النازحين باستمرار أثر سياسة الإرهاب والقسوة التي مارسها الصهاينة في فلسطين الأمر الذي استوجب على الحكومة العراقية اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحمايتهم ومساعدتهم على العودة إلى بلادهم وتعويضهم عن الخسائر التي لحقتهم جراء إجلالهم عن وطنهم.

لم يكن اهتمام العراق بمشكلة اللاجئين وليد حالة الحرب، بل كان سابقاً لها إذ عملت الحكومة العراقية على منع استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين لما لها من نتائج وخيمة على مستقبل فلسطين، وساهمت بشكل كبير في تعضيد قضية فلسطين عن طريق المساعدات المادية

(*) جامعة التحدي - كلية الآداب والتربية - قسم التاريخ، سرت - ليبيا.

والمعنوية، ففي عام 1944، رصدت الحكومة العراقية مبلغ ثلاثمائة ألف دينار «لشؤون الدعاية ودعم صندوق الأمة العربية» لغرض مساعدة الفلسطينيين والحيلولة دون بيع أراضيهم إلى المستوطنين الصهاينة⁽¹⁾.

ومن خلال جامعة الدول العربية التزمت الحكومة العراقية باتخاذ كل ما في وسعها لدعم الفلسطينيين وحثهم على عدم التفريط في أراضيهم وقد تم ذلك من خلال تقديم المعونات المالية إلى الهيئات الفلسطينية بغية الحفاظ على الأراضي الفلسطينية، وطالبت بفرض العقوبات الصارمة بحق الذين أقدموا على بيع أراضيهم إلى المهاجرين الصهاينة⁽²⁾ وعندما ناقشت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية خلال اجتماعها في القاهرة في التاسع من سبتمبر 1948، وضع اللاجئين بعد تفاقم مشكلتهم وتزايد أعدادهم في الدول العربية نتيجة للإرهاب الصهيوني، وقررت تشكيل «المجلس الأعلى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين» للعناية بشؤونهم داخل فلسطين وخارجها⁽³⁾. وافقت الحكومة العراقية سنة 1946 بتقديم مبلغ ثلاثين ألف دينار لمساعدة عرب فلسطين في تحسين ظروفهم المعيشية الصعبة⁽⁴⁾.

واستمراراً لدعم الحكومة العراقية لقضية اللاجئين الفلسطينيين قرر مجلس الوزراء العراقي في ديسمبر 1948 تشغيلهم كمستخدمين في دوائر الدولة العراقية خاصة في قطاع التعليم، فتم تعيين أربعين مدرساً ومدرسة فلسطينية في المدارس العراقية⁽⁵⁾. كما أصدرت الحكومة قانوناً ينص بفرض رسوم على «على المعاملات البريدية والبرقية، وخصص ريعها لمساعدة اللاجئين

(1) حول موقف الحكومة العراقية والأحزاب السياسية العراقية إزاء تصريحات الرئيس الأمريكي ترومان حول تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين انظر: عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945 - 1958. رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص 53 - 55.

(2) المصدر نفسه، ص 112.

(3) جريدة «الشعب» (بغداد) العدد 1146، 15 سبتمبر 1948.

(4) دار الكتب والوثائق العراقية، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 577، كتاب مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية العراقية رقم 4054 بتاريخ 8 أغسطس 1946، الوثيقة رقم 5، ص 6. سنرمز له لاحقاً للاختصار د.ك.و.

(5) د.ك.و. الوحدة الوثائقية، رقم الملف 605، قرار مجلس الوزراء العراقي في 29 ديسمبر 1948، الوثيقة رقم 2، ص 3.

الفلسطينيين وعرف ذلك بـ«رسم طابع إنقاذ فلسطين»⁽¹⁾. كما اقترحت المفوضية العراقية بمصر على مجلس الجامعة العربية في نوفمبر 1948، القيام بمساعدة المتقاعدين الفلسطينيين الذين سبق لهم العمل في الجيش العثماني بسبب الصعوبات التي كانت تواجههم في الحصول على وسائل العيش⁽²⁾.

أثار الدكتور محمد فاضل الجمالي، مندوب العراق في هيئة الأمم المتحدة خلال اجتماعات الجمعية العامة في خريف 1949، مشكلة اللاجئين. ففي السابع والعشرين من نوفمبر أدلى بتصريح إلى إحدى الإذاعات الأمريكية أشار فيه إلى أن دخول ألف صهيوني يومياً إلى فلسطين يجعل تسعين ألف عربي دون مأوى، ووصف مشكلة اللاجئين بأنها «تمثل أكثر الصفحات سواداً في تاريخ الإنسانية» لذا فمن واجب العالم المتحضر وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية العمل على «إعادة اللاجئين إلى ديارهم، وتقديم المساعدات الضرورية لهم»⁽³⁾.

وخلال انعقاد اجتماعات «مجلس الوصاية»⁽⁴⁾، لمناقشة «دستور القدس» طالب مندوب العراق في مداخلة له مع مندوب الكيان الصهيوني في السادس من مارس 1950 تعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم التي اغتصبتها إسرائيل وقدر عددهم يومذاك بما لا يقل عن تسعين ألف مشرد فلسطيني⁽⁵⁾.

وفي الرابع والعشرين من مارس قدم المندوب العراقي اقتراحاً للمجلس يقضي بإضافة مادة إلى «دستور القدس» تنص على «إقرار حق اللاجئين في العودة إلى القدس دون قيد أو شرط» وإعادة ممتلكاتهم التي صودرت منهم وتعويضهم عن تلك التي لم يكن بالإمكان إعادتها

(1) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 113.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف 4693، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي رقم 2166 بتاريخ 18 ديسمبر، الوثيقة رقم 17، ص 86؛ عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 114.

(3) جريدة «الزمان» (بغداد)، العدد 3687، 29 نوفمبر 1949.

(4) شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس الوصاية بصورة رسمية في الرابع عشر من ديسمبر 1946، ويتألف المجلس من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والصين وفرنسا وأستراليا وبلجيكا ونيوزلندا ثم أخذت تنظم الدول الأخرى بالانتخاب.

(5) جريدة «الزمان»، العدد 3778، 17 مارس 1950.

غير أن مندوب الكيان الصهيوني اعترض على الاقتراح العراقي بحجة أنه «لا يدخل ضمن صلاحيات مجلس الوصاية» وادعى بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تدرس من قبل «لجنة التوفيق الدولية»⁽¹⁾، مما أدى إلى فشل ذلك الاقتراح.

ورغم ذلك لم تثبط تلك المحاولات الصهيونية من همة المندوب العراقي الذي أصر على السعي حثيثاً للخروج بمكسب لقضية اللاجئين في مجلس الوصاية. فبعد أربعة أيام فقط من فشل مقترحه الأول. وفق مندوب العراق في تقديم اقتراح للمجلس يقضي بجعل الهجرة إلى القدس مقيدة بإمكانية الاستيعاب وتم على أساس المساواة بين الأديان الثلاثة: الإسلام، والمسيحية، واليهودية حتى لا يحصل اليهود على الأكثرية من نصيب الهجرة، وتبقى الموازنة الديموغرافية في المدينة لصالح العرب. كما بذلت الوفود العربية جهوداً في المجلس من أجل اتخاذ قرار يقضي بأن «يقوم حاكم القدس بتسهيل عودة اللاجئين، وذلك بمساعدتهم اقتصادياً واجتماعياً»⁽²⁾.

وخلال اجتماعات المؤتمر الخامس لمنظمة اليونسكو المنعقدة في السابع عشر من مايو 1950 في فلورنسا الإيطالية، ألقى مندوب العراق كلمة أمام المؤتمر خص بها موضوع اللاجئين بصورة مباشرة قائلاً:

«يجد الجيل الناشئ أن العالم الغربي عديم الالتفات والتقدير لحقوق العرب وموقفهم الدولي وما مأساة المليون (شرد من عرب فلسطين) إلا دليل ناطق على أن العالم الغربي أنزل هذه القساوة والظلم على عرب فلسطين المحيين للسلام دون أن يكونوا قد اقترفوا أي ذنب يستوجب ذلك. إن أطفال اللاجئين الذين هم في السن المدرسي، والذين هم مدينون ببؤسهم وشقائهم إلى منظمة الأمم المتحدة بالدرجة الأولى، يستحقون عناية أكبر»⁽³⁾.

- (1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف 4662، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان سري رقم ع / 296 / 13 / 6841 بتاريخ 3 إبريل 1950، الوثيقة رقم 50، ص 62.
- (2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف 4662، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان سري رقم ع / 296 / 13 / 6841 بتاريخ 3 إبريل 1950، الوثيقة رقم 50، ص 62.
- (3) مجلة «المعلم الجديد»، بغداد، السنة الثالثة عشر، العددان الرابع والخامس، سبتمبر 1950، ص 276.

وفي اليوم نفسه قدم مندوب العراق اقتراحاً لمؤتمر منظمة اليونسكو يقضي بدعم أبناء اللاجئين لمواصلة تعليمهم العالي وتخصيص المبالغ اللازمة لذلك. وقد لقي ذلك الاقتراح قبولاً وتم اتخاذ قرار بهذا الخصوص في الرابع من يونيو ومما جاء فيه:

«ابتغاء خدمة المثل العليا لمنظمة اليونسكو في الشرق الأوسط ولأجل تخفيف البؤس والحرمان اللذين يعانیهما لاجئو عرب فلسطين تقرر تفويض مدير منظمة اليونسكو العام بتقديم التسهيلات لعرب فلسطين، وتقديم زمالات مجانية إلى الطلاب العرب اللاجئين لإكمال تعليمهم العالي».

كما أقر المجتمعون أيضاً تخصيص مائة وخمسين ألف دولار لميزانية عام 1951 لتصرف على تعليم أبناء اللاجئين⁽¹⁾.

وفي منتصف أغسطس 1950، اتفق أعضاء اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية خلال اجتماعاتهم في القاهرة على المطالبة بتعويض اللاجئين الفلسطينيين استناداً إلى قرار هيئة الأمم المتحدة الصادر في ديسمبر 1948، وخلال الاجتماع طالب ممثل مصر بأن «على الأقطار العربية أن تسهم في مجال إغاثة اللاجئين بنفس مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة»⁽²⁾.

وفي ذلك الاجتماع أوضح نجيب الراوي ممثل الحكومة العراقية بأن حكومته كانت ولا تزال تتحمل كافة نفقات اللاجئين من إعاشة وسكن كما أنها تتحمل نقلهم من فلسطين إلى بغداد، وكذلك تقوم الحكومة بدفع رواتب الموظفين والمستخدمين الفلسطينيين في دوائر الدولة، كما أشار إلى أن الحكومة العراقية دفعت مبلغ 536 ألف دولار خلال عامي 1948 - 1949⁽³⁾ للفلسطينيين لإعانتهم. كما ساهمت الأحزاب الوطنية العراقية في تنظيم حملات تبرعات نقدية وعينية لمساعدة عرب فلسطين⁽⁴⁾. وخلال اجتماعات هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر 1950، طالب ممثل العراق خلال لقائه مع ممثل الولايات المتحدة المستر روس (Ross) في حفل

(1) جريدة «الزمان» العدد 3859، 21 يونيو 1950.

(2) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 114.

(3) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، الملف رقم: 4685، الوثيقة رقم 53، ص 70.

(4) راجع عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 114.

عشاء أقامه الأخير للمندوبين العرب «بمساواة اللاجئين العرب الفلسطينيين بما يصرف على لاجئي أوروبا أو أسرى الحرب وتعويضهم عن أملاكهم الخاصة التي تقدر بحوالي ألفين مليون دولار»، وفي ختام اللقاء أكد المندوبون العرب الآخرون لمضيفهم ضرورة «أن لا تلقى تبعية اللاجئين على الدول العربية وحدها»، وبأن أفضل حل للمشكلة هو أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية عودتهم إلى أراضيهم⁽¹⁾.

أما داخل أروقة الأمم المتحدة فقد أقرت اللجنة السياسية التابعة للهيئة «تتمديد مدة مساعدة اللاجئين لغاية العام 1952 وتخصيص خمسين مليون دولار لإسعاف اللاجئين، وإكمال بقية المشاريع المخصصة لهم، وتأسيس دائرة خاصة تشرف على إعادة اللاجئين إلى ديارهم»⁽²⁾.

واصلت الحكومة العراقية مساعيها لتقديم العون للاجئين ومحاولة استعادة أموالهم المجمدة في البنوك الأجنبية في الخارج والداخل وترجيع أملاكهم كما طالبت الحكومة العراقية أيضًا بزيادة المبالغ المخصصة لإغاثة اللاجئين لغرض تحسين أوضاعهم المعاشية والصحية⁽³⁾.

أخذ الرأي العام يتقبل فكرة انقطاع اللاجئين عن وطنهم الأصلي، وذلك بتأثير الدعاية الصهيونية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تروج لفكرة إقامتهم وإدماجهم في الأقطار العربية المجاورة لفلسطين، يدل على ذلك بوضوح التقرير الذي قدمته لجنة الوساطة الثلاثية⁽⁴⁾ إلى الأمم المتحدة في يناير 1952 والذي انحاز بشكل متعسف إلى جانب الكيان الصهيوني بتأكيد على أنه «صار من الصعب إعادة اللاجئين بعد أن خرج عدد كبير من يهود الدول العربية وأسكنوا في إسرائيل»⁽⁵⁾.

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاد الملكي، رقم الملف: 4662 كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي رقم ش / 73 / 23412 في 1 نوفمبر 1950، الوثيقة رقم 79، 123 - 124.

(2) د.ك.و، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي رقم الملف: 4662 كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان رقم 73 / 26208 بتاريخ 10 ديسمبر 1950، الوثيقة رقم 80، ص 124.

(3) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 115.

(4) ضمت اللجنة ممثلي أمريكا وبريطانيا وفرنسا، واتخذت من القدس مقرًا لها.

(5) صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970، ص 508.

لقد رفض العراق فكرة «إدماج اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية» كونه يؤدي إلى تصفية قضيتهم، ففي الخطاب الذي ألقاه ممثل العراق في الثاني عشر من يناير 1952 أكد بأن «إقصاء أهل فلسطين من ديارهم ومطالبتهم بالسكنى في البلدان العربية الأخرى هو خرق صريح لأسس المبادئ الروحية التي نصت عليها الهيئة الدولية. فما لم تعترف إسرائيل بصورة كاملة بحقوق اللاجئين وتقرير مصيرهم بموجب نصوص الميثاق لا يمكن التوصل إلى حل سلمي في الشرق الأوسط⁽¹⁾.

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قرارًا في أكتوبر 1952، يدعو إلى العمل على جمع شمل الأسر الفلسطينية، ومساعدتها في ذلك حفاظًا على وحدة وتربط هذه الأسر. وقد طلبت وزارة الخارجية العراقية من الوزارات ذات العلاقة العمل على تنفيذ هذا القرار بالسرعة الممكنة⁽²⁾.

وإزاء ما كان يعانيه اللاجئون من صعوبة العيش بسبب تجميد أموالهم طالب النائب في البرلمان العراقي، حسن عبد الرحمن، الحكومة العراقية بتقديم القروض المالية للاجئين الفلسطينيين في العراق من الأموال اليهودية المجمدة فيه بغية استئناف أعمالهم التي كانوا يمارسونها في بلادهم. إلا أن رئيس الوزراء جميل المدفعي، رفض الفكرة بحجة إنها ستكون مبررًا يدفع الصهاينة إلى الإقدام على عمل مماثل يلحق الضرر بالعرب الموجودين في فلسطين⁽³⁾.

وفي نوفمبر 1952 ألقى مندوب العراق في الأمم المتحدة خطابًا حمل فيه الأمم المتحدة والدول الكبرى مسؤولية «المعالجة غير العادلة لمشكلة اللاجئين والتي تسببت في تشريد مليون من الأبرياء العرب مسلمين ومسيحيين على السواء من ديارهم»، وأضاف «لقد اهتز ضمير الإنساني لتضحية هؤلاء اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم من قبل الإرهابيين الصهاينة

(1) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف: 4663، كتاب وزارة الخارجية رقم 720، في فبراير 1952، الوثيقة 89، ص 169.

(2) د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، رقم الملف: 4689، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان رقم 254 / 14 / 24705 بتاريخ 22 نوفمبر 1952، الوثيقة رقم 51، ص 73 - 78.

(3) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 116.

الذين لم يقفوا عند هذا الحد، بل أبادوا السكان كما حدث في قرية دير ياسين التي أبادها الإسرائيليون» مشيراً في نفس الوقت إلى صمود اللاجئين العرب قائلاً:

«مهما تكن معاملة اللاجئين تعسة وغير إنسانية، فإنهم لم يستسلموا ولن يتركوا حقهم في فلسطين، لأنها بالنسبة لهم ليست مجرد ديار مادية يمكن تبادلها إدارياً، بل إنها الوطن الروحي الذي قطنوه منذ ألاف السنين، ولن يتركوه لقاء أي تعويض مادي»⁽¹⁾.

احتج المندوب الصهيوني على خطاب المندوب العراقي قائلاً: «إن نبرة رئيس الوفد العراقي أعادت إلى الأذهان صوت النازية»، وحين دعا إلى إسكان اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية المجاورة لفلسطين قاطعه الجمالي متسائلاً: «لماذا يسكنون فيها في حين أن بيوتهم في فلسطين»؟⁽²⁾.

واصل العراق سياسته الراضية إلى كل مظاهر تجزئة القضية الفلسطينية ومن بينها عارضت الحكومة العراقية مشروع أريك جونسون⁽³⁾، الذي كان يهدف بالأساس إلى تأمين مصالح الكيان الصهيوني من خلال اشتراك الأقطار العربية والكيان الصهيوني في استثمار نهر الأردن بحجة المنفعة المشتركة لسكان المنطقة⁽⁴⁾.

إلا أن اللجنة السياسية العراقية اتخذت قراراً بالإجماع بضرورة التصدي للمشروع الأمر الذي أدى إلى فشله. وكان للعراق دور رئيس في رفض المشروع كما أنه رفض استقبال جونسون في بغداد على اعتبار أن هذه المشاريع هي جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، ولا يجوز بحثه بشكل منفصل عن القضية ككل⁽⁵⁾.

(1) د.ك.و، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط، رقم الملف 4663، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان رقم 11 / 580 / 1949 بتاريخ 30 أكتوبر 1952، الوثيقة 53، ص 102.

(2) جريدة «الزمان» العدد 4608، 14 ديسمبر 1952.

(3) نسبة إلى مبعوث الرئيس الأمريكي ايزنهاور وقد طرح مشروعه في أكتوبر 1953.

(4) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص 117؛ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تقرير عن أعمال الأمانة العامة بني الدوريتين العشرين والحادي والعشرين، القاهرة، 1954، ص 180.

(5) محمد فاضل الجمالي، ذكريات وعبر، الطبعة الثانية، بيروت، 1965، ص 88.

الخاتمة

يتبين مما تقدم أن العراق عمل بجانب الدول العربية الأخرى على تقديم المساعدات المادية للاجئين داخل العراق وخارجه الأمر الذي ساعد في صمودهم وتخفيف معاناتهم ولو بشكل نسبي. أما في المحافل السياسية الدولية فقد كان له دور بارز في دعم القضية على اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القضية الفلسطينية ككل كذلك عمل العراق، ومن خلال أروقة الجامعة العربية واجتماعاتها على دعم حقوق اللاجئين بقوة وسعى بكل الوسائل وطالب بإصرار باستعادة حقوقهم وإعادةهم إلى بلادهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

إلا أن الظروف الدولية والمحلية لم تمكن الحكومة العراقية آنذاك ومعها الحكومات العربية الأخرى من تحقيق نتائج مرضية حيال قضية اللاجئين الفلسطينيين ولم تقدم مواقف حازمة بشأنها بل اعتمدت على الأمم المتحدة في قضية اللاجئين والمعروف إن هذه المنظمة كانت ولا زالت تخضع لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تدعم بقوة الحكومة الإسرائيلية، ولا تعير أهمية قصوى لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العراقية غير المنشورة

[1] دار الكتب والوثائق العراقية (د.ك.و)، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، رقم الملف: 577 كتاب مجلس الوزراء إلى وزارة الخارجية العراقية رقم 4054 بتاريخ 8 أغسطس 1946، الوثيقة رقم 5.

[2] د.ك.و. الوحدة الوثائقية، رقم الملف 605، قرار مجلس الوزراء العراقي في 29 ديسمبر 1948، الوثيقة رقم 2.

[3] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف 4693، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي رقم 2166 بتاريخ 18 ديسمبر، الوثيقة رقم 17.

- [4] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، رقم الملف 4662، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان سري رقم ع / 296 / 13 / 6841 بتاريخ 3 إبريل 1950، الوثيقة رقم 50.
- [5] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، الملف رقم: 4685، الوثيقة رقم 53.
- [6] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، رقم الملف: 4662 كتاب وزارة الخارجية إلى الديوان الملكي رقم ش / 73 / 23412 في 1 نوفمبر 1950، الوثيقة رقم 79.
- [7] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط رقم الملف: 4662. كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان رقم 73 / 26208 بتاريخ 10 ديسمبر 1950، الوثيقة رقم 80.
- [8] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، رقم الملف: 4663، كتاب وزارة الخارجية رقم 720، في فبراير 1952، الوثيقة 89.
- [9] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية، ملفات البلاط، رقم الملف: 4689، كتاب وزارة الخارجية إلى رئاسة الديوان رقم 254 / 14 / 24705 بتاريخ 22 نوفمبر 1952، الوثيقة رقم 51.
- [10] د.ك.و.، الوحدة الوثائقية: ملفات البلاط، رقم الملف 4663، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى رئاسة الديوان رقم 1949 / 580 / 11 بتاريخ 30 أكتوبر 1952، الوثيقة 53
- [11] جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، تقرير عن أعمال الأمانة العامة للدورتين العشرين والحادي والعشرين، القاهرة، 1954.

ثانياً: الصحف والمجلات

- [1] جريدة «الشعب» (بغداد) العدد 1146، 15 سبتمبر 1948.
- [2] جريدة «الزمان» (بغداد)، العدد 3687، 29 نوفمبر 1949.
- [3] جريدة «الزمان»، العدد 3778، 17 مارس 1950.
- [4] جريدة «الزمان» العدد 3859، 21 يونيو 1950.

[5] جريدة «الزمان» العدد 4608، 14 ديسمبر 1952.

[6] مجلة «المعلم الجديد»، بغداد، السنة الثالثة عشر، العددان الرابع والخامس، سبتمبر 1950.

ثالثاً: المراجع والرسائل الجامعية

[1] صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، 1970.

[2] عبد الله كاظم عبد، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945 - 1958. رسالة ماجستير غير منشورة قدمت إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.